الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.28

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
14 July 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد فان دير بلويجم (نائب الرئيس) ..... (بلجيكا)

ثم: السيد سوازو ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-67957 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (E/2002/21-A/57/63)

١ - **السيدة البسام** (رئيس مكتب نيويورك للجان الإقليمية): عرضت التقرير المتعلق بأصداء الاحتلال الإسرائيلي الاقتصادية والاجتماعية على ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (E/2002/21-A/57/63)، وذلك نيابة عن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقالت إن تصاعد العنف في الفترة المستعرضة تواصل وازدادت المواجهات شدة في حدتها. وقد تميزت الحالة باستخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وتدل الظروف التي قتل فيها الكثير من المدنيين الأبرياء في عمليات القصف وتبادل إطلاق النار في القرى على استخدام عشوائي وغير متناسب للقوة. وقد طالت دورة العنف بين المدنيين الإسرائيليين الذين يقتلون بواسطة الهجمات الانتحارية بالقنابل في إسرائيل ذاتها وبإطلاق النار على المستوطنين في الطرق الفرعية أو في المناطق المجاورة للمستوطنات.

٢ - وأضافت أن السلطات الإسرائيلية واصلت ممارسة تدمير الممتلكات على نطاق واسع. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في قطاع غزة، تمت تسوية ٦٦٠ منزلا تضم ٨٤٥ أسرة بالأرض أو تدميرها جزئياً، وكان ذلك يتم بالليل في أغلب الأحيان، دون أي إشعار مسبق للقاطنين. وتم تدمير الكثير من المناطق المزروعة بواسطة الجيش الإسرائيلي، وتمت تسويتها بالأرض بواسطة البولدوزرات من أجل إنشاء مناطق عازلة بغية إنشاء طرق فرعية ومستوطنات. وتم اقتلاع أعداد كبيرة من أشجار الفاكهة من جذورها والقضاء على الآبار والمنشآت الزراعية.

٣ - وقد أدى العنف والاحتلال إلى ترويع السكان الفلسطينيين كما أدت وفيات أرباب الأسر الذكور بالاقتران بالإحباط الناجم عن البطالة والاضطرار إلى عدم الحركة، إلى ارتفاع معدل الجريمة. وباعتبار ارتفاع النسبة المئوية للسكان دون سن ١٨، من المتوقع أن ينطوي الأثر الناجم عن ذلك على تأثير كبير على الجيل الجديد. وقد وصف الكثير من الفلسطينيين أنفسهم بأن الخوف يجتاحهم بالنسبة للمستقبل ومشاعر اليأس.

٤ - وقد أدت نقاط التفتيش وعمليات إغلاق الطرق وفرض حظر التجول إلى الحيلولة دون الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل. وأسفرت القيود المشدَّدة على حرية الحركة عن مصاعب اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية شديدة، مع ما ينطوي عليه ذلك من نتائج وخيمة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الهش. وقد ازدادت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في حالة فقر بأكثر من الضعف منذ نشوب الأزمة، وأصبح نصف القوة العاملة الفلسطينية عاطلين حالياً. ووفقاً للبنك الدولي، فإن احتمالات تخفيف حدة الفقر كئيبة إذا لم تحقق الأراضي الفلسطينية معدلاً مرتفعاً من النمو. وليس فقط عدد الفلسطينيين الفقراء ونسبتهم أيضاً من المتوقع أن ترتفع وأن يصبح ذلك عاملاً من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي.

٥ - وقالت إن نحو ١٩٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة ترتبط إحداها بالأخرى وبإسرائيل بشبكة واسعة من الطرق الفرعية. وهذه المستوطنات والطرق تفصل بين المجتمعات الفلسطينية، وتترك الفلسطينيين دون أرض

لزراعتها وتمزق الوحدة الإقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدت التدابير الإسرائيلية إلى تدهور التربة وإتلاف الموارد المائية وتعطيل أعمال المرافق الأساسية. وأدت عمليات الإغلاق الداخلية إلى حرمان القرى الفلسطينية من الوصول إلى مياه الشرب. وليس لدى ماسكن في نحو مائتي ألف فلسطيني في ٢١٨ قرية في الضفة الغربية فلسطينية أي وصلة بشبكة الإمداد بالمياه ومن ثم عدم وجود أي مياه جارية. وأدت القيود المفروضة على الحركة إلى تفاقم الحالة بأن جعلت من الصعب على عربات وصهاريج المياه نقل المياه إلى المجتمعات التي تعاني من نقص المياه، مما يجعل هذه المجتمعات عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية مثل خدمات النظافة الشخصية الأساسية ونظافة المساكن ومن ثم التعرض لأخطار صحية جسيمة. ولم تحصل نحو ٣٦ قرية فلسطينية على أي إمدادات بالمياه لفترات تتراوح بين أسبوع وشهرين. وأدت صعوبة الوصول لينابيع المياه التي تخضع للسلطات الإسرائيلية، إلى زيادة أسعار المياه المنقولة بالصهاريج في الوقت الذي انحسرت فيه العمالة والإيرادات.

٦ - وفي مرتفعات الجولان، وهي جزء من الجمهورية العربية السورية، يقيم نحو ١٧ ألف مستوطن إسرائيلي في ٣٣ مستوطنة بزيادة ١٨ في المائة عن عام ١٩٩٤. وما زالت فرص العمالة بالنسبة للسكان العرب في مرتفعات الجولان السورية محدودة للغاية. والأشخاص الذين يسعدهم الحظ في أن يجدوا عملاً، ليست لديهم إمكانية الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية والتأمين الصحي أو التعويض عن البطالة، ويتقاضون أجوراً أدنى بكثير.

٧ - **السيدة البرغوتي** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن السيادة على الموارد الطبيعية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وقد بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً كبيرة لإقامة إطار مؤسسي لتأسيس الدولة الفلسطينية، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠، أظهر الاقتصاد الفلسطيني بعض علامات الانتعاش والتحسن. وتمكنت السلطة الفلسطينية، بمساعدة المجتمع الدولي، من توفير الخدمات الأساسية إلى أكثر من ٣ ملايين فلسطيني. غير أن الحملة العسكرية الدموية التي كانت تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قد أسفرت عن تدهور اقتصادي غير مسبوق، وعن أزمة إنسانية حادة، مما أدى إلى تردي أكثر من نصف السكان الفلسطينيين في براثن الفقر.

٨ - وفي آذار/مارس من ذلك العام، تدهورت الحالة نتيجة للغزو الإسرائيلي وإعادة احتلال المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وأسفرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية عن وفاة قرابة ٢ ٠٠٠ شخص وإصابة ٣٥ ألفاً آخرين. واستمرت قوات الاحتلال، باستخدام الأسلحة الثقيلة، في تدمير المساكن والممتلكات، واستهداف عربات الإسعاف وأفراد الرعاية الطبية، والحيلولة دون إمكانية الوصول إلى الجرحى، وتدمير شبكات الكهرباء والماء، والطرق والأشجار والأراضي الزراعية. وتسببت هذه الهجمات، هي والقيود المفروضة على الحركة داخل الأراضي المحتلة وبينها وبين العالم الخارجي، في خسائر تبلغ ١١,٥ بليون دولار في الاقتصاد الفلسطيني. وبلغت البطالة مستويات تنذر بالخطر. وواصلت إسرائيل بناء مستوطنات غير شرعية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتحويل موارد المياه.

٩ - وقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لإنهاء التدمير الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. وأعربت عن امتنانها في هذا الصدد للمساعدة التي تقدمها مختلف المنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى. وأكدت من جديد الحاجة العاجلة للشعب الفلسطيني إلى أن يحيا حياة طبيعية متحررة من الاحتلال

الإسرائيلي والدمار والخوف، في دولتهم الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

١٠ - **السيد فهمي** (مصر): قال إنه على الرغم من المداولات التي استمرت عدة سنوات بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، فإن الحالة في المنطقة قد ازدادت سوءاً بدرجة كبيرة، بما في ذلك ما يتعلق بأثمن مورد على الإطلاق — وهو الحياة الإنسانية. وأضاف أن المستوطنين يتصرفون مثل الإرهابيين، ويطردون الفلسطينيين من أراضيهم بطريقة غير قانونية. وفضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل ترفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس والجولان. ونظراً لأن احترام حقوق الإنسان يمثل الفلسفة السائدة في الأمم المتحدة، فمن العار أن يُسمح لإسرائيل بأن تتصرف وكأنها فوق القانون وأن احتلالها للأراضي الفلسطينية ليس له نهاية في أقرب وقت ممكن.

١١ - **السيد الحداد** (اليمن): أجمل الحديث عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السورية المحتلة، على نحو ما ورد في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتمثل هذه الممارسات التي تخالف اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة، عقبة كبيرة تحول دون تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

١٢ - **السيد شياه سام كيب** (ماليزيا): أعرب عن قلق وفده العميق إزاء ظروف المعيشة الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السورية المحتلة. وقال إن ماليزيا تدين بقوة السياسة غير الشرعية للاحتلال الإسرائيلي والتي تخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك بشكل واضح القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن فضلاً عن القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وقال إن وفده قد هاله الازدراء الكامل من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية لقدسية حياة السكان المدنيين وأمنهم، وخاصة الأطفال. وقال إن ماليزيا تدين بقوة أيضاً سياسة إسرائيل المتعمدة لسد الطريق أمام وصول وكالات المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني.

١٣ - وقال إنه ينبغي لإسرائيل أن تتذكر أن الجمعية العامة قد أعادت تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هم وسكان الجولان المحتلة على مواردهم الطبيعية، كما دعت إسرائيل إلى عدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر، واعترفت بحق سكان الأراضي إلى المطالبة برد الحقوق نتيجة للخسارة. وقال إن التجاهل السافر من جانب إسرائيل لأحكام قرارات الجمعية العامة كان له أثر سلبي على البيئة. كما أن سياسة إسرائيل قد حالت دون استمرار مشاريع البنية الأساسية التي يدعمها المجتمع الدولي. وهذه الممارسات غير مقبولة وينبغي ممارسة الضغوط لضمان أن تقوم إسرائيل بإنهاء هذه الحالة.

١٤ - وقال إن التوسع في المستوطنات الإسرائيلية يمثل انتهاكاً خطيراً لأحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أعلنت الأمم المتحدة في الكثير من القرارات أن هذه المستوطنات غير شرعية. وأعرب عن مخاوف ماليزيا من أن تؤدي هذه المستوطنات والطرق الفرعية والمنطقة العازلة إلى الإضرار بتحقيق قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للاستمرار وذلك عن طريق تدمير سلامتها الإقليمية.

١٥ - وقال في ختام كلمته إن ماليزيا أكدت أنه ينبغي لإسرائيل، لاستئناف عملية السلام، أن تضع حداً فورياً لسياستها وتصرفاتها، والتي هي السبب في العنف المستمر والقائم في الأراضي المحتلة. وإذا كان للمجتمع الدولي أن يبقي على مصداقيته فينبغي له ألاّ يلجأ إلى تطبيق معايير

مزدوجة وأن يكفل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

١٦ - **السيد السليطي** (البحرين): قال إن إسرائيل تواصل انتهاك أحكام قرارات مجلس الأمن، وخاصة الأحكام المتعلقة بالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) التي تنص على أن ممارسات إسرائيل المتعلقة بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ليس لها أي صحة قانونية وتخالف اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وأضاف أن الحالة في المنطقة تتدهور باطراد نظراً للعنف المفرط الذي تنطوي عليه الممارسات الإسرائيلية. وفي عام ٢٠٠٢، كانت إسرائيل مسؤولة عن المذابح الرهيبة في جنين وخان يونس ومخيمات اللاجئين الأخرى. وقال إن هذه الأنشطة تهدد أمن المنطقة وتشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٧ - وقال إن القوات الإسرائيلية تدمر المرافق الأساسية والموارد الطبيعية لفلسطين والجولان السورية المحتلة، وتصادر الأراضي لإقامة المستوطنات والقضاء على الهوية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مما يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وقال إن إسرائيل تسيطر على إمكانية الوصول إلى موارد المياه، وأن الفلسطينيين لا يمكنهم إشباع احتياجاتهم الأساسية، وذلك لأنه يتم تحويل المياه لإشباع الطلب المتزايد في المستوطنات الإسرائيلية. كما أن سياسات الإغلاق واستخدام القوة البشرية الأجنبية تسبب أيضاً ضرراً اقتصادياً واجتماعياً خطيراً للفلسطينيين.

١٨ - وأضاف أن البحرين تؤكد من جديد أنه من الضروري تحقيق سلام عادل وشامل ودائم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وأن يكفل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في إنشاء دولة مستقلة فوق أراضيه، وعاصمتها القدس.

١٩ - **السيد الطوناجي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التقارير المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السورية تؤكد الدمار والأضرار الناجمة عن الأفعال الإسرائيلية وأثرها على ظروف المعيشة في هذه الأراضي.

٢٠ - وأعرب عن قلق الإمارات العربية المتحدة العميق نتيجة لجرائم الحرب التي تواصل إسرائيل ارتكابها كجزء من سياسة منهجية للعدوان على السكان بأكملهم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والجولان السوري، ولاتفاقية جنيف الرابعة. ووفقاً لذلك، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى أن يصر على أن تنهي إسرائيل عدوانها في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الفور وتقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٥٦. وتحث الإمارات العربية المتحدة الأمم المتحدة على أن تصر على أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والجولان السوري، ومنطقة شبعا اللبنانية، وأن تقوم بتنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة مع السلطة الفلسطينية في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو المبدأ الذي تسانده مبادرة السلام العربية، والرؤية الأمريكي التي تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس. كما أن الإمارات العربية المتحدة تحث الأمم المتحدة على أن تطالب إسرائيل بتعويض العرب في الأراضي المحتلة عن الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن تدمير وسائل عيشهم.

٢١ - **السيد المناعي** (قطر): قال إنه منذ توقيع اتفاق عام ١٩٩٣ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وقد أكدت قطر

من جديد أهمية انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى والجولان السوري المحتل، وذلك عملاً بأحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقال إن الحالة في المنطقة حرجة بسبب الهجمات وحظر التجول وسياسة الإغلاق، وهو ما يعادل فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية. وقال إن الممارسات الإسرائيلية أصبحت وحشية بشكل متزايد وتنطوي على عواقب وخيمة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وعلى البيئة والموارد الطبيعية.

٢٢ - وقال إن قطر تحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته السياسية والقانونية فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وتطالب إسرائيل باحترام سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس. وينبغي أن تنسحب إسرائيل أيضاً من الأراضي اللبنانية المحتلة، امتثالاً للقرارات ذات الصلة ووفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

٢٣ - **السيد أحمد** (العراق): أشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٤، يؤكد من جديد، في جملة أمور، على مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، ويعرب عن قلقه إزاء قيام الدولة القائمة بالاحتلال باستغلال الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى منذ عام ١٩٦٧. وأن تعترف أيضاً بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لخسارة موارده الطبيعية أو استنزافها أو تعريضها للخطر.

٢٤ - وقال إن الاحتلال العسكري الصهيوني للأراضي الفلسطينية يستمر في تهديد السلام والأمن الدوليين. وقد اتخذ مجلس الأمن عدداً من القرارات فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم في حق الإنسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني القائم بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني غير أن هذا الكيان، بدلاً من احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واصل خطته العدوانية والبشعة التي تنطوي على تجاهل قرارات مجلس الأمن بدعم من الولايات المتحدة. وقد عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقام بتطبيق معايير مزدوجة، وعمل بموجب الفصل السابع بالنسبة للعراق فقط، في إطار قرارات ظالمة واستبدادية وذلك بسبب هيمنة دولة عضو وحيدة.

٢٥ - وقال إن الجمعية العامة لديها بموجب المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة ولاية للاضطلاع بالمهمة الأساسية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين ولديها فرصة تاريخية لاستئناف هذه المهمة بعد فشل مجلس الأمن. وعليه، ينبغي للجمعية العامة أن تطلب من الأمين العام أن يقدِّم تقريراً عن الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والتدهور الخطير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الترحيل، وفرض حظر التجول، والتعرض للمجاعة، وتدمير المنازل على رؤوس سكانها، بمن في ذلك النساء والأطفال والصغار والكبار، وإتلاف المحاصيل، ونزع الأشجار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحويل القدس. وينبغي أن يقوم إعداد هذا التقرير استناداً إلى المصادر العديدة المتاحة، وخاصة الشهود المدنيين- من فلسطينيين وأجانب - فضلاً عن الأنباء التي تنشرها أجهزة الإعلام.

٢٦ - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات على جميع الأصعدة لكفالة قيام دولة الاحتلال الصهيوني باحترام أحكام الاتفاقيات والتقيد بالقرارات التي تنتقدها والانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل والسماح للمنظمات الإنسانية بأن تؤدي عملها، وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي.

٢٧ - وقال إن عدم قيام الكيان الصهيوني باحترام القانون الدولي، وخاصة الميثاق، وارتكاب جريمة إبادة الجنس ضد الشعب الفلسطيني، وهي جريمة لا مثيل لها في التاريخ، قد ساعد على تقويض مبادئ القانون الدولي الراسخة. ولا يمكن للجمعية العامة أن تتجاهل هذا السلوك، الذي سوف تؤثر عواقبه التدميرية على العالم بأسره.

٢٨ - وأخيراً، أكد من جديد تأييد وفده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتهما الحقة. وعدم القيام بذلك سوف يؤثر على مصداقية الأمم المتحدة بوصفها منظمة مخصصة لصون السلام والأمن الدوليين.

٢٩ - تولى الرئاسة السيد فان دير بلويجم (بلجيكا).

٣٠ - **السيد الحديد** (الأردن): أشار إلى الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية الوارد ذكرها في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وقال إنه وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٢، فإن احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي العربية يشكل إحدى العقبات الكبرى التي تعترض سبيل الأمن والتقدم في المنطقة. وقال إن مصادرة الأراضي الفلسطينية وفرض حدود على إمكانية الوصول إلى المياه والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك القيود المفروضة على حرية حركة البضائع والأشخاص والعقبات الهيكلية أمام العمالة والإدارة الذاتية للاقتصاد، تعوق إقامة اقتصاد حيوي وإنشاء دولة مستقلة وآمنة. وفضلاً عن ذلك فإنه مما يزيد من الحد من القدرة الفلسطينية على التنمية البشرية، التوسع في المستوطنات غير الشرعية والاستخدام المتكرر للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

٣١ - وقال إن حكومته ضاعفت من جهودها في السنوات الأخيرة من أجل تحقيق سلام عام ودائم في الشرق الأوسط. ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته المالية للاقتصاد الفلسطيني وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ويتمثل السبيل الوحيد لتسوية الصراع في الشرق الأوسط في استئناف عملية السلام عند النقطة التي توقفت فيها هذه العملية، وذلك وفقاً للشروط التي وافقت عليها الأطراف، وبمعنى آخر انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وذلك عملاً بالقرارات الدولية وتمشياً مع رغبة جميع شعوب المنطقة في السلام وتنمية مواردها الطبيعية بغية تحقيق تنمية مستدامة ورخاء عام.

٣٢ - **السيد الدرعي** (الكويت): قال إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحاول ترويع وإرهاب الشعب الفلسطيني وتدمير مرافقه الصناعية والزراعية الأساسية. ولم تقم إسرائيل باستقبال بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس الأمن بغية التحقيق في الحالة المأساوية للشعب الفلسطيني، مما يقدِّم دليلاً واضحا على ممارساتها الوحشية وادعت إسرائيل أن هذه الممارسات تأتي دفاعاً عن النفس ضد الإرهاب مما ينطوي على سخرية من القيم الإنسانية والمعايير الدولية ويشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وقالت إن إسرائيل تجاهلت الكثير من القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة كما لو أنها تعتبر نفسها دولة فوق القانون وغير مسؤولة أمام أحد.

٣٣ - وأضاف أن شعوب الأراضي العربية المحتلة لها كل الحق في ممارسة حقوقها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية مواردها الطبيعية. وأن احترام هذه الحقوق هو شرط ضروري للتنمية المستدامة للمنطقة. وقد رفع العرب غصن الزيتون عالياً، وقال إن وفده يرتبط بما اتخذه العرب من موقف في مؤتمر القمة للجامعة العربية المعقود أخيراً في بيروت والذي اعتمد المبادرة التي اقترحها ولي عهد المملكة العربية السعودية. وتَمَثَّل رد الحكومة الإسرائيلية في إرسال

قوات لغزو المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. وإذا كانت إسرائيل ترغب في سلام حقيقي، فإنه ينبغي لها أن تتخلى عن طموحاتها، وأن تنهي عدوانها، وتنسحب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وتمنح الشعب الفلسطيني والشعب العربي في الجولان السوري الحق في تنمية مواردهم الطبيعية وأن تمارس السيادة عليها، وذلك لأن العنف لا يؤدي إلا إلى تغذية المزيد من العنف وأن كل عمل يجلب رد فعل مضاداً ومساوياً في القيمة

٣٤ - **السيد نداعي** (إسرائيل): قال إن جميع الحكومات الإسرائيلية عملت منذ بداية العقد الماضي من أجل تحقيق اتفاق سلام مع جيرانها الفلسطينيين والسوريين. ويبدو أن مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، التي أسفرت أيضاً عن معاهدة سلام مع الأردن، قد افتتحت عهدا جديداً في العلاقات العربية الإسرائيلية. وقد أرادت إسرائيل أن تعتقد أنها وجدت شريكاً للسلام في السلطة الفلسطينية ورئيسها. وقد تطلعت إلى الفرص الهائلة الكامنة في عملية السلام و لم تنظر أبداً إلى هذه العملية من حيث أنها مفاوضات سياسية أحادية الجانب. وقد علقت الحكومات الإسرائيلية، منذ إطلاق عملية السلام، أهمية خاصة على المعالجة المشتركة لمجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك السيطرة على الموارد الطبيعية، وتنمية الصناعة، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وذلك من أجل تحسين ظروف معيشة كلا الشعبين.

٣٥ - وخلال التسعينات شاركت إسرائيل والسلطة الفلسطينية في اتخاذ خطوات مشتركة تهدف إلى بناء الثقة فيما بين الأطراف وتحسين حالتهم. ولدى إسرائيل خبرة طويلة في مساعدة المجتمعات النامية ومن الطبيعي فقط بالنسبة لها أن تؤكد على تنمية التعاون مع السلطة الفلسطينية. وأن مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية يركِّز بصفة رئيسية على الزراعة والتعاون والتنمية الريفية والطب والصحة العامة والإدارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والبيئة ودور المرأة في المجتمعات النامية وتسوية الصراعات. وقد شارك آلاف الطلبة الفلسطينيين في مختلف البرامج في هذا الإطار.

٣٦ - وقال إنه للأسف لم تحقق الألفية الجديدة أي تحسُّن في الحالة في الشرق الأوسط. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، في كامب دافيد، تقابل الرئيس عرفات وايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي في حضور الرئيس كلينتون في مجهود للتوصل إلى اتفاق في إطار حل دائم. وفي هذه المفاوضات، أبدت إسرائيل استعداداً للتوصل إلى تسويات مؤلمة من أجل تحقيق السلام. وقد رفض الفلسطينيون خطة تتفق تمام الاتفاق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتصلة بالموضوع، وبدلاً من ذلك اختارت اتباع استراتيجية للعنف. ومنذ ذلك الوقت اجتاحت المدن الإسرائيلية موجة من العنف والإرهاب وأسفرت عن مئات القتلى من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وكان الهدف من النشاط الإرهابي إقامة واقع يرغم إسرائيل على المزيد من التنازلات السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن السلطة الفلسطينية، إلى جانب بعض البلدان العربية الأخرى، واصلت حملتها السياسية ضد إسرائيل في كل ساحة دولية، على العكس من المبدأ القائل بأن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد لإنهاء الصراع.

٣٧ - وقال إنه ينبغي النظر إلى تقرير الإسكوا في هذا الضوء فقط. وسوف تناقش المسائل التي عالجها التقرير من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وسعياً للإضرار بهذه المسائل، عمل التقرير على تقويض الروح الثنائية لعملية السلام. وتجاهل أيضاً واقع أن السلطة الفلسطينية تمارس الولاية على الموارد الطبيعية وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، في حين توجد

اتفاقات تعاونية مؤقتة فيما يتعلق بالكثير من الموارد المشتركة، ريثما يتم التوصل إلى نتيجة لمفاوضات الحالة الدائمة.

٣٨ - وأضاف أن الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون في فترة صعبة. وتتعرض بذور السلام التي زُرِعَت في مدريد وأوسلو وواشنطن للخطر نتيجة لتفشي الأعمال الإرهابية وأسفر ذلك عن انهيار الثقة المتبادلة. ويتمثل الخطر الأكبر في الحالة الراهنة في أنه يمكن حدوث، انهيار كامل للثقة وفي الإيمان بعملية السلام. وفي ضوء هذه الحالة، ينبغي للجنة أن تشجع الطرفين على اتخاذ خطوات محددة والتوصل إلى خطة عمل تتيح لهما إعادة بناء الثقة فيما بين الشعبين والعودة إلى طريق التعاون الذي أثبت أنه إيجابي للغاية منذ بضع سنوات قلائل فقط. ولن يكون للتصديق التلقائي على التقرير أي أثر إيجابي على حالة أي طرف في الشرق الأوسط.

٣٩ - استأنف السيد سوازو (هندوراس) رئاسة الجلسة.

٤٠ - **السيد أياري** (تونس): أعرب عن قلق وفده العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية للفلسطينيين وتصعيد التدابير القمعية المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني وقادته ومؤسساته، وخاصة مقر الرئيس عرفات في رام الله. وقال إن إسرائيل قد اتبعت سياسة منهجية للعدوان ضد الشعب الفلسطيني، وتدمير ممتلكاته، وخنق مدنه وقراه اقتصادياً، والعقاب الجماعي. وتعمل هذه الأعمال القاسية اللاإنسانية على إغراق الفلسطينيين بقدر أكبر في أتون اليأس والإذلال والشعور بالمهانة.

٤١ - وما إن أقر المجتمع الدولي أخيراً فكرة قيام دولة فلسطينية، اختارت إسرائيل عرقلة ميلاد تلك الدولة وتواجدها، وعملت على تقويض مفهوم عملية السلام، واختارت السلطات الإسرائيلية سياسة ''الجري وراء سراب'' والتشكيك في الالتزامات التي تم الارتباط بها، ورفض قرارات الأمم المتحدة وجميع مبادرات السلام الجديدة، مثل مقترحات القمة العربية في بيروت. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، قراراً حازماً في أقرب وقت ممكن لوقف المزيد من التدهور في الحالة. ويتمثل أفضل طريق للعمل في التوصل إلى حل تفاوضي يسمح للطرفين المضي قُدُماً في المزيد من التفاوض كجزء من عملية السلام. وقد حان الوقت للشعب الفلسطيني، مثل سائر الشعوب في المنطقة، ممارسة حقه في الحرية والكرامة ضمن حدود دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

٤٢ - وقال إن تونس تعلن من جديد عن دعوتها إلى استئناف مفاوضات السلام ونشر قوة تدخل دولية لحماية الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنهاء المواجهة وإعطاء فرصة جديدة للسلام الشامل والعادل والدائم بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨).

٤٣ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن إسرائيل تنتهك جميع حقوق الإنسان وتخرق الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال وتصر على رفضها تنفيذ القرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وتعمد إسرائيل عن طريق فرض عمليات الإغلاق وحظر التجول وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق منعزلة، بطريقة منهجية على تدمير الاقتصاد الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية التي أنشئت العقد الماضي بمساعدة رئيسية من الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية.

٤٤ - وقال إن السياسات الإسرائيلية تستهدف أيضاً المساعدات الإنسانية للموظفين التي تقدِّم الغوث للشعب الفلسطيني على نحو ما يشهد به تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٤٥ - وأضاف أن قضية اللاجئين الفلسطينيين في غاية الأهمية بالنسبة للبنان، التي تستضيف أكثر من ٠٠٠ ٣٨٧ من هؤلاء الأشخاص. وتصر لبنان على حقهم في العودة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثا) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧)، ويرفض رفضاً قاطعاً فكرة توطينهم في أراضيه بسبب أحكام الدستور اللبناني وبسبب العبء الثقيل الواقع على قدرة البلد ديمغرافياً واقتصادياً وجغرافيا، وهو واقع أكدته مبادرات السلام العربية.

٤٦ - وقال إن سياسة العدوان الإسرائيلية التي تهدف إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، آخذة في التوسع باستمرار. ويبدو المستوطنون في الواقع أنهم نهابون مسلحون يرهبون الشعب الفلسطيني ويخربون ممتلكاتهم. وفي الوقت الحالي، يقوم الإسرائيليون بمنع الفلاحين الفلسطينيين من جني محصول الزيتون، وهو ثمار شجرة ترمز أوراقها إلى رسالة السلام التي حملها عيسى المسيح إلى العالم.

٤٧ - وإن كان التقرير لم يوضح الآثار الاجتماعية والسياسية للاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، فإنه من الجدير الإشارة إلى أن إسرائيل عمدت إلى تقليص الأراضي الزراعية للسكان العرب من ٠٠٠ ١٤ فدان في عام ١٩٩٦ إلى ٤٠٠ ٨ فدان في عام ١٩٨٧ وصادرت مساحات ضخمة من الأرض مدعية أن ذلك لأسباب أمنية، ومنعت السكان العرب من حفر آبار اصطناعية، في حين أن الدافع الحقيقي لذلك هو تحويل الموارد المائية إلى المستوطنات الإسرائيلية. وقد أرغم السكان العرب على ترك أعمالهم الزراعية من أجل القيام بأعمال يومية غير ماهرة. وتتطلب الأنشطة الصناعية والتجارة تمويلا غير متوفر للعرب. وليس باستطاعتهم أيضاً العمل في مناصب عامة وحكومية لأنه من الضروري معرفة اللغة العبرية.

٤٨ - وقال إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تزرع بذور الكراهية والغضب في قلوب السكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة وتعمل على المماطلة في السلام الذي قبله العرب بالإجماع في بيروت. وتقوم مبادرة السلام على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثا) مقابل اعتراف جماعي بإسرائيل من جانب العرب وإقامة علاقات طبيعية.

٤٩ - **السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إنه من المستحيل ألا يصدم المرء من التجاوزات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري ومن تأثيرها الكارثي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي.

٥٠ - ومن دواعي السخرية أن ذلك يحدث في وقت يشهد توافقاً دولياً في الرأي بشأن حل يقوم على أساس دولتين ويقضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. ومن ثم فإنه يعود إلى المجتمع الدولي إلى أن يكفل، من خلال تدخلات بنَّاءة، أن يحمل التوافق في الرأي ثماراً لا تعطلها النوايا الشائنة للسلطات الإسرائيلية التي أثبت من خلال أعمالها بعضها لعملية السلام وإنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

٥١ - وإذا كانت حكومة إسرائيل ترغب حقاً في السلام والأمن لشعبها، فإنه ينبغي لها أن تسحب جميع قوات الاحتلال التابعة لها والعودة إلى عملية السلام. وسوف يمثل ذلك بداية السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة التي مازالت تتأثر بنتائج الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السورية.

٥٢ - وتقوم منظمة المؤتمر الإسلامي برصد وثيق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري. ويتمثل ذلك في القرار ٢٩/٩ - هاء الذي

تم اتخاذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في الخرطوم عندما أعاد وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة التأكيد بوجه خاص على قرارهم السابق لصالح تقديم جميع أشكال الدعم الاقتصادي والتقني والمادي والمعنوي، بما في ذلك المعاملة التفضيلية للصادرات الفلسطينية ومنح إعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية. وفي القرار ذاته، دعت المنظمة المجتمع الدولي إلى التدخل لإرغام إسرائيل على الإفراج عن الأموال الفلسطينية المتراكمة من الضرائب والرسوم المستحقة للسلطة الفلسطينية. وقامت منظمة المؤتمر الإسلامي بالدعوة في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى إلى استئناف عملية السلام واتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس. وهي تقوم بذلك مرة أخرى اعتقادا جازماً منها بأن هذا هو مفتاح أي أمل في المستقبل والتقدم لجميع بلدان المنطقة وشعوبها.

٥٣ - **السيد نقاري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلاده أعادت مرة أخرى تأكيد السيادة الكاملة للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وحق السكان العرب في الجولان السوري في مواردهم الطبيعية.

٥٤ - وقال إن إسرائيل، منذ احتلالها للجولان السوري في عام ١٩٦٧، قد استولت على الأراضي الخصبة وصادرت الأراضي لبناء المستوطنات وزرع الألغام مما يشكل خطراً دائماً على المزارعين ويمنعهم من استخدام موارد المياه. وفي الوقت نفسه، يقوم الإسرائيليون بحفر آبار عديدة من أجل المستوطنات وبيع موارد المياه المصادرة للسكان العرب السوريين بأثمان باهظة.

٥٥ - وقال إن الدولة المحتلة تستخدم أيضاً مختلف وسائل القهر والضغط والإرهاب ضد السكان العرب السوريين في تحدٍ لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقرارات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي انتهاك لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي الثانية.

٥٦ - وتواصل سلطات الاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرائمها تحدياً للقرارات الدولية وتشديد ممارساتها اللاإنسانية لاغتيال وقتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، واحتلال المدن والقرى، وتدمير المنازل والمرافق الأساسية. كما فرضت حصاراً يحول دون حرية حركة الفلسطينيين وتهاجم كنائسهم وجوامعهم في تجاهل لجميع القيم والمعايير الدولية.

٥٧ - وقال إن الإسرائيليين يستخدمون أيضاُ آلتهم الحربية لارتكاب مذابح وحشية، مثل التي حدثت في جنين. وأشار في هذا الصدد إلى التقرير الأخير الصادر عن منظمة العفو الدولية والذي أكد أن القوات الإسرائيلية ارتكبت جرائم حرب خلال احتلال جنين ونابلس بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٠. ودعا التقرير إسرائيل والمجتمع الدولي إلى التحقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم بغض النظر عن رتبهم في تركيب السلطة.

٥٨ - وقال إن بلاده تناشد المجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي في مواجهة السخرية من جانب إسرائيل واستهزائها بالشرعية الدولية وحقوق الإنسان وألا يقف موقفاً سلبياُ في مواجهة الحالة المروعة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل والشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وأن يتخذ خطوات حاسمة لإنهاء الاحتلال والعدوان الإسرائيلي وإعادة سيادة القانون وإقامة سلام

عادل ودائم. ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا من خلال الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تعيد تأكيد الحاجة إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحماية حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك إنشاء دولة مستقلة وعاصمتها القدس.

٥٩ - **السيد خان** (باكستان): قال إن الاحتلال الأجنبي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري يسبب مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة وينطوي على أثر سيكولوجي عميق على السكان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لإنهاء العنف وتسهيل استئناف عملية السلام التي لن تكون ممكنة إلا إذا سمح للسكان الذين يرزحون تحت الاحتلال الأجنبي بأن يمارسوا حقهم في تقرير المصير. وقال إن بلاده تقدم دعمها الذي لا لبس فيه للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الأساسية وتعتبر أن الجولان السوري جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.